الصناعة في الدول العربية وعلاقتها بالناتج المحلي الاجمالي
دراسة حالة الجزائر (1980-2015)

أ. ريغي مليكة، جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر

الملخص:

تعتمد الدول العربية على التنمية الصناعية كقطاع ديناميكي تتمحور حوله باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى وتتكامل معه. ونحاول من خلال هذا المقال تبيان تطور الصناعة في الدول العربية، والأهمية البالغة التي تكتسبها، إضافة إلى علاقتها بالناتج المحلي الاجمالي، ودراسة الجزائر كحالة خاصة خلال الفترة 1980-2015 من أجل انتهاج إستراتيجية واضحة المعالم تحدد الأولويات وتوجه الموارد المحدودة نحو تحقيق الأهداف التنموية الصناعية.

الكلمات المفتاحية: الصناعة، الدول العربية، الناتج المحلي الاجمالي، الجزائر.

Abstract:

The Arabic countries rely on industrial development in her career development as a sector dynamic leading this march around which the rest of the other economic sectors, and integrated with him. We are trying through this article to showing the development of industry in the Arab countries and its importance, and its relationship to GDP shows, with study Algeria as a special case during the period 1980-2015 in order to pursue a clear strategy sets priorities and orientation of the limited resources towards the achievement of industrial development objectives.

Key words: Industry, Arabic countries, GDP, Algeria.

1. المقدمة:

تحتل الصناعة مركزا متميزا من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية وتلعب بذلك دورا رئيسيا هاما في إطار هذه العملية، كما أن التصنيع يعد حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية، كما تجدر الإشارة إلى أن كل سياسة للنضال ضد التخلف لابد أن تشمل كجزء مهم منها سياسة التصنيع.

لقد حاولت الجزائر البحث من جديد في إستراتيجية التصنيع بهدف الوصول إلى التنمية الصناعية، واستمرار النمو ومشاريع البناء الاقتصادي في مواجهة المنافسة الحادة التي تواجه الاقتصاد الوطني، بعد عدة سنوات من ركود القطاع الصناعي نتيجة فشل إستراتيجية الصناعات التصنيعية التي تبنتها بعد الاستقلال، وعدم قدرتها على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة.

فهدف الإستراتيجية الجديدة يكمن في تنمية صناعية وطنية قادرة بالدرجة الأولى على تنويع هيكل صادراتنا ليتخلص الاقتصاد الوطني من تبعيته للمحروقات، بل برزت بشكل متزايد عناصر أخرى ترتبط بالقدرة التكنولوجية وتجديدها والاستعداد للتكيف مع التكنولوجيات الجديدة في عمليات الإنتاج، وكذلك مستوى المهارات الفنية وتطور الموارد البشرية.

من هذا المنظور الجديد تم التفكير في صياغة الإستراتيجية الجديدة لانتعاش الصناعة الوطنية، حيث أصبح التركيز على البحث والتطوير كأولوية، وأصبحت الثقافة التكنولوجية أساس لتحسين قدرات التصنيع.

إشكالية الدراسة:

تتمحور إشكالية هذا البحث كالتالي:

- **ما مدى مساهمة قطاع الصناعة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر؟**

وللإجابة عن هذه الإشكالية تم الاعتماد على الفرضية التالية:

- تساهم القيمة المضافة لقطاع الصناعة في الجزائر بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي خاصة الصناعات الإستخراجية.

أهداف الدراسة:

- تبيان تطور الصناعة في الدول العربية وآفاق تطورها.
- التعرف على واقع الصناعة في الجزائر كحالة خاصة.
- التعرف على أهمية الصناعة وعلاقتها بالناتج المحلي الإجمالي.

منهج الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي لعرض وضع القطاع الصناعي في الدول العربية بشقيها الاستخراجي والتحويلي وكذا آفاق تطوير هذا القطاع، والمنهج التحليلي لعرض وتحليل مساهمة قطاع

الصناعة في الجزائر في الناتج المحلي الإجمالي والتعرف على اهم استراتيجيات الدولة في مجال تطوير القطاع الصناعي.

2. واقع القطاع الصناعي في الدول العربية:

أولا: وضع الصناعة في الدول العربية:

لقد بلغ الناتج الصناعي الإجمالي للدول العربية في عام 2014 حوالي 1211.5 مليار دولار، بما يمثل نحو 44.2% من الناتج المحلي الإجمالي العربي مسجلا بذلك تراجعا بنسبة 5.2% مقارنة بعام 2013، وهذا ما يرجع إلى انكماش قطاع الصناعات الاستخراجية بحوالي 7.9%، نتيجة تراجع أسعار صادرات النفط الخام وكميات إنتاجه. وبالمقابل حققت الصناعات التحويلية نموا إيجابيا في عام 2014 بلغ حوالي 5.3% مقارنة مع العام السابق.

كما تراجع الناتج الصناعي الإجمالي للدول العربية عام 2015 حيث بلغ 815.9 مليار دولار بانخفاض بلغ 32.7%، حيث بلغت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي العربي نسبة 33.6%، وذلك بسبب التراجع الكبير الذي شهدته أسعار النفط، وهذا ما أدى إلى انخفاض حاد في قطاع الصناعات الاستخراجية بنسبة 41.8%، إضافة إلى انخفاض طفيف في قطاع الصناعات التحويلية بحوالي 0.6%.

لقد ساهم قطاع الصناعة في توفير فرص العمل لنحو 17.4% من إجمالي القوى العاملة العربية،كما ساهم في تسريع التنمية وتحسين مستويات المعيشة في معظم الدول العربية، ولقد بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج الصناعي لعام 2015 حوالي 2135 دولار مقابل 3530 دولار عام 2014 بتراجع بلغ 39.5%،[1] ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول والشكل التاليين:

الجدول رقم 01: قيمة الناتج الصناعي العربي بالأسعار الجارية (مليار دولار)

السنة	الصناعة الاستخراجية			الصناعة التحويلية			إجمالي القطاع الصناعي		
	القيمة المضافة	معدل النمو السنوي (%)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	القيمة المضافة	معدل النمو السنوي (%)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	القيمة المضافة	معدل النمو السنوي (%)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)
2008	867	41.2	42.3	175.3	20.3	8.6	1042.3	37.2	50.8
2009	538	38.0-	30.2	173.8	0.9-	9.8	711.3	31.8-	39.9
2010	708	31.6	33.9	199.8	15.0	9.6	907.3	27.6	43.5
2011	970	37.1	39.4	218.1	9.1	8.9	1188.2	31.0	48.3
2012	1085	11.8	40.3	237.0	8.7	8.8	1321.7	11.2	49.1
2013	1023	5.5 -	37.7	255.3	2.7	9.4	1278.3	4.0 -	47.1
2014	942.6	7.9 -	34.4	268.9	5.3	9.8	1211.5	5.2 -	44.2
2015	548.5	41.8 -	22.6	267.4	0.6 -	11.0	815.9	32.7 -	33.6

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سبق ذكره، ص 74.

الشكل رقم 01: تطور القيمة المضافة لكل من الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية في الدول العربية خلال الفترة (2008-2015)

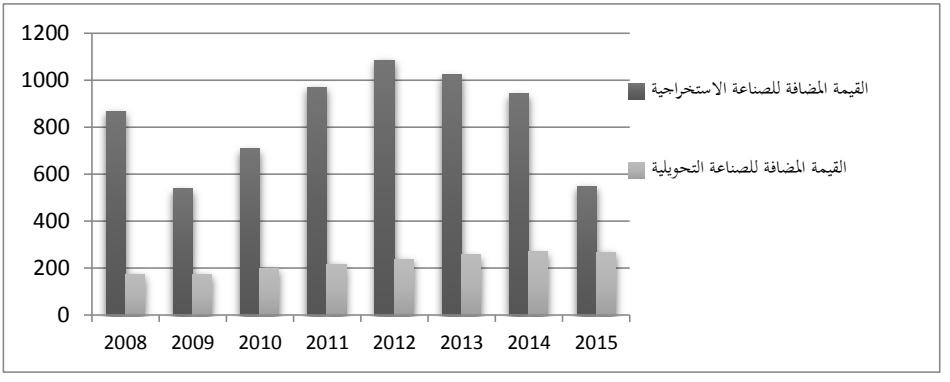

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الجدول السابق.

ثانيا: القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية

تحتل الصناعات الاستخراجية أهمية كبيرة في عدد من الدول العربية، حيث تشمل هذه الصناعات استخراج النفط والغاز الطبيعي، وخامات المعادن كالحديد والنحاس والزنك والذهب، والخامات غير المعدنية كالفوسفات والبوتاس والمحاجر.[2]

وحسب البيانات التي تتضمنها النشرة الإحصائية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا فإن مستويات إنتاج الصناعات الاستخراجية في البلدان العربية ارتفعت تدريجيا خلال الفترة 2006-2012 بعد أن تجاوزت آثار الأزمة المالية والاقتصادية، فقد ارتفع نصيب الفرد من إنتاج الصناعات الاستخراجية من 1.381 دولار في عام 2009 إلى 1.508 دولار في عام 2012.

ولقد تراوحت نسبة مساهمة الصناعة بفروعها التحويلية والاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي بين 41% وما يقارب 52% في الفترة 2006-2012، فقد ساهمت الصناعات الإستخراجية بما يقارب 40% من الناتج المحلي الإجمالي، وترتفع هذه المساهمة إلى ما يقارب 60% في البلدان المنتجة للنفط كالعراق وقطر مثلا وتنخفض إلى ما دون 5% في الأردن ولبنان.[3]

وفي عام 2015 تأثر ناتج الصناعات الاستخراجية تأثرا كبيرا بتراجع أسعار النفط في الاسواق العالمية، حيث انخفض إسهامها في الناتج المحلي الإجمالي من 34.4% خلال عام 2014 إلى حوالي 22.6% في عام 2015، وبالرغم من هذا الانخفاض لا تزال الصناعات الاستخراجية المساهم الرئيسي في الناتج المحلي الإجمالي للعديد من الدول العربية خاصة النفطية منها، إذ بلغت أعلى مساهمة في الكويت بنسبة 43.3%، وادنى مساهمة في اليمن بنسبة 2.8%.

الشكل رقم 02: مساهمة القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي عام 2015

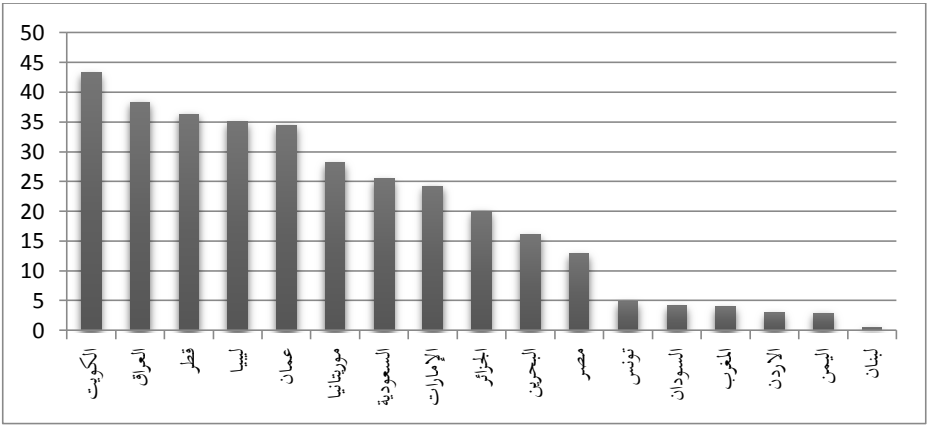

المصدر: اعتمادا على بيانات صندوق النقد العربي، 2016.

وفي مجال التعدين، لم يشهد هذا القطاع أي تغير خلال عام 2013 مقارنة مع عام 2012 في الاحتياطات أو الكميات المنتجة من خامات النحاس والزنك والرصاص والحديد والصلب والفحم الحجري، عدا إنتاج خام الفوسفات والذي شهد إنتاجه نموا كبيرا وبنسبة حوالي 30.9%، إلا أن مؤشرات التعدين شهدت في عام 2015 مستويات متفاوتة من التغير حيث استقر احتياطي خام الحديد عند 12.4 مليار طن في الدول العربية وبقدرات إنتاجية استخراجية بلغت حوالي 23.3 مليون طن في السنة، حيث تركز الإنتاج في موريتانيا بنسبة 59.3%، تليها الجزائر بنحو 19.5%، وبلغت طاقة إنتاج الفوسفات حوالي 65.9 مليون طن تركزت في المغرب بنسبة 48.6% تليها تونس بحوالي 12.1%.

ثالثا: القيمة المضافة للصناعات التحويلية

لازالت مساهمة الصناعة التحويلية العربية في الناتج الإجمالي متدنية، بالرغم من انها القطاع الإنتاجي الواعد في إحداث تغيير هيكلي جوهري ودائم في تركيبة الاقتصاد العربي، تتنوع معه المصادر والفرص في الدخل والتشغيل وتوطين التكنولوجيا وزيادة الإسهام في التجارة الدولية.

لقد شهدت الصناعات التحويلية في الدول العربية خلال عام 2013 نموا ايجابيا بالمقارنة مع العام السابق، بلغ نحو 4.4%، وتحققت أعلى معدلات النمو في قطاع التشييد بمعدل نمو بلغ حوالي 12.5% وسجلت كذلك صناعات مواد البناء والصناعات الهيدروكربونية والكيميائية والصناعات الغذائية نموا ايجابيا.

وأظهرت المؤشرات ارتفاع مساهمة القطاع الصناعي في توفير فرص العمل لحوالي 16.8% من إجمالي القوى العاملة، وبلغ متوسط نصيب العامل الصناعي من القيمة المضافة في القطاع الصناعي في عام 2013 ليصل إلى حوالي 66.4 ألف دولار، وبلغت نسبة مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية حوالي 9.2%، كما بلغ معدل النمو السنوي لهذه الصناعة خلال الفترة 2009-2013 حوالي 9.8%.[4]

تبين مؤشرات الأداء الصناعي العربي لعام 2015 أن القيمة المضافة للصناعات التحويلية بلغت حوالي 267.4 مليار دولار مقارنة بحوالي 268.9 مليار دولار عام 2014، بتراجع بسيط بلغ 0.6%، وتتفاوت معدلات نمو الصناعات التحويلية بين الدول العربية حيث حققت العراق معدل نمو فاق 30%، وبلغت نسبة النمو 16.3% في السودان، وتراوحت بين 6% و 10%

في كل من الإمارات، البحرين، مصر، وسجلت نحو 1.3% و 1.9% في كل من لبنان والأردن، وفي بقية الدول كانت معدلات النمو سلبية.

الشكل رقم 03: مساهمة القيمة المضافة للصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي عام 2015

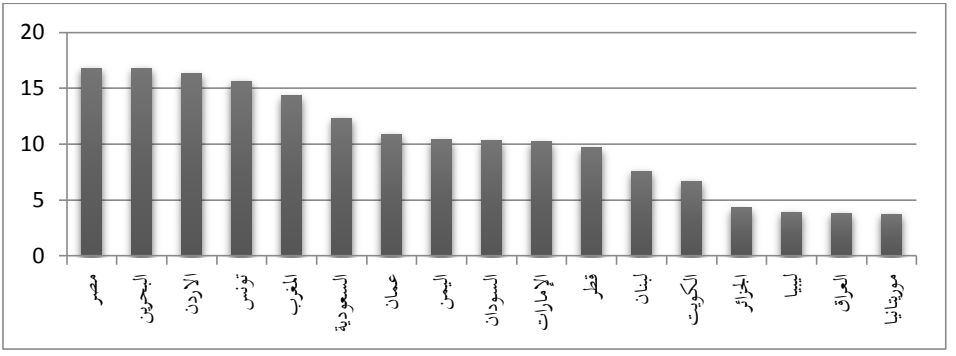

المصدر: اعتمادا على بيانات صندوق النقد العربي، 2016.

كما بلغ متوسط مساهمة العامل الصناعي العربي في القيمة المضافة في القطاع الصناعي في عام 2015 حوالي 34.424 دولار مقارنة مع 50.559 دولار في عام 2014، ويعود سبب هذا الانخفاض إلى التراجع الكبير في أسعار النفط، ومع ذلك تضل هذه الإنتاجية عالية إذا ما قورنت بحصة العامل الصناعي من القيمة المضافة في الصناعات التحويلية بسبب تدني مستويات التقنية، وتأهيل الكادر الصناعي، ونوع المنتجات الصناعية التحويلية ذات الاستخدام الكثيف للعمالة.

3. سبل وآفاق تطوير القطاع الصناعي العربي:

أولا: سبل تطوير القطاع الصناعي العربي

يشكل القطاع الصناعي العربي بشقيه الاستخراجي والتحويلي، قوة الدفع الرئيسية للاقتصاد العربي المعاصر في الموارد، وفرص العمل، والتجارة الخارجية، والتنمية المحلية، والتعاون التنموي والاستثماري العربي البيني، واستمرار هذا الدور ضرورة لمستقبل اقتصاديات الدول العربية. فالصناعة تظل القطاع الأكثر حداثة، وتنويع للموارد، وزيادة لفرص العمل، وتحسين لمستويات المعيشة، وتحقيق ذلك يقتضي تضافر الجهود العربية المشتركة لتطوير القطاع الصناعي عبر بلورة رؤية مستقبلية عربية تهدف إلى[5]:

- اعتماد سياسات للتنمية الصناعية تقوم على المزايا النسبية الممكنة والمتاحة في الصناعة الاستخراجية والتحويلية، وتحديد سبل وطرق تطبيقها بما يؤمن لها القدرة التنافسية.
- تطوير بنية مناسبة لخدمة التنمية الصناعية تساهم في رفع قدرة المنتجات الصناعية.
- تنسيق وتكامل العلاقات بين الصناعات الاستخراجية والتحويلية، بما يساهم في زيادة القيم المضافة والتشابكية القطاعية والاقتصادية والجغرافية.
- التوسع في الاستثمار في العنصر البشري والتنمية البشرية، ورفع كفاءة قوة العمل من خلال التوسع في التعليم التقني والتعليم العالي الهندسي والفني المتصل بالأنشطة الصناعية.
- الاستمرار في تشجيع إنشاء المشروعات العربية المشتركة كأساس للاستفادة من مجال تنوع الموارد المالية والتقنية والمواد الخام الأولية واستغلال فوائد السوق الواسع.
- تدعيم مناخ الاستثمار الصناعي لكي يصبح أكثر ملائمة وقدرة على جذب المدخرات، وتحفيز القطاع الخاص نحو المشاركة بفعالية في برامج التصنيع العربي.
- زيادة الاستثمار والدعم في البحث العلمي، ونقل وتوطين التكنولوجيا لرفع كفاءة وجودة وتنافسية المنتجات الصناعية العربية في الأسواق الداخلية والخارجية.
- رفع قدرتها التنافسية التصديرية البينية ومع الخارج، وتوسيع الأنشطة الترويجية للمنتجات الصناعية العربية، وتعزيز دور القطاع الخاص التنموي.

إن دعم مسارات التعاون الصناعي العربي وتنفيذها على أرض الواقع العربي يتطلب جهودا كبيرة، ولهذا فإن وضع برنامج عمل يأخذ بعين الاعتبار المعوقات والحواجز أمام التكامل، والتجارة الصناعية، ومعالجة المناخ المؤسسي، وتهيئة البيئة المواتية لزيادة مساهمة القطاع الخاص في الصناعة يمثل الخطوة الرئيسية لبدء التغلب على معوقات التعاون الصناعي، وجني ثمار التعاون والتنسيق العربي المنشود.

ثانيا: التعاون الصناعي العربي وآفاق تطويره

برزت أهمية تفعيل سبل التعاون بين الدول العربية في مجال التعاون الصناعي لتحقيق التكامل بينها في ظل وحدة الهدف ووضوح الرؤية لأهمية القطاع الصناعي، ورغم أن سياسات التنمية الصناعية في الأقطار العربية قد تبنت بعض التوجهات الإيجابية، إلا أن هناك بعض العوامل التي تقف عائقا أمام التنمية الصناعية بالإضافة إلى تلك الخصائص المشتركة التي تتسم بها الصناعة العربية، من أهمها[6]:

- استمرار ظاهرة التخصص في الإنتاج الأولي، وخاصة بالنسبة إلى الصادرات الصناعية.
- غياب التدرج الاستراتيجي في التحول من إحلال الواردات إلى تشجيع الصادرات.
- إهمال نسبي للبحث والتطوير في العديد من منشآت الأقطار العربية.

وفي ضوء التنافسية العالمية المتسارعة، فإنه على الدول العربية التفكير والتعاون بنظر تكاملية تكفل تحقيق برامج التنمية المستدامة لكل منها، وأولى ثمار هذا التعاون هو البحث العلمي والتطوير واستيعاب وتطوير التكنولوجيا المستوردة وتطويرها وفقا لمتطلبات برامج التنمية الصناعية العربية ومن ثم تحقيق مراكز تنافسية متقدمة للصناعات العربية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال[7]:

- تعزيز الثقافة الابتكارية.
- تمويل البحث والتطوير.
- تشجيع ودعم الحصول على التكنولوجيا وبناء القدرات.
- تنمية العلاقة بين الجامعات وممولي البحث العلمي.

4. واقع القطاع الصناعي في الجزائر:

أولا: مميزات القطاع الصناعي في الجزائر

بعد الاستقلال قامت الجزائر بانتهاج استراتيجية الصناعات المصنعة وذلك لانعدام الإطارات المؤهلة التي تحتاجها الصناعة مما أدى تعويض ذلك بالصناعات كثيفة رأس المال، هذا إضافة إلى توفر المقومات الطبيعية لإقامة مثل هذه المشاريع، ورغم كل الجهود التي بذلتها الدولة إلا أن نصيب الصناعة كان ضعيف في تكوين الناتج المحلي.[8]

لم تتمكن الجزائر من التحكم في التكنولوجيا المستخدمة ولا من تحقيق التكامل القطاعي، كما ان الصناعة الجزائرية لم ترق إلى درجة التصدير، ورغم ذلك تمكنت الجزائر من بناء مصانع كبيرة إلا أنها ظلت عرضة لعدم الاستقرار وذلك لارتباطها تمويلا بالبترول.

لقد شهدت فترة الثمانينات تراجع الاستثمارات في القطاع الصناعي، وذلك بسبب الأزمة الاقتصادية التي عاشتها الجزائر بفعل تدهور أسعار البترول وتفاقم المديونية الخارجية، مما أدى إلى إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية العمومية وضرورة إنشاء مؤسسات صغيرة يسهل التحكم فيها وتسييرها، وإعطاء أهمية ومكانة للقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية. والجدول التالي يبين نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الخام في تلك المرحلة.

الجدول رقم 06: نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الخام في فترة الثمانينات (%)

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
مساهمة الصناعة	57.7	57.1	56.1	55.8	55.8	53.6	48.1	46.4	45.3	45.5

المصدر: البنك الدولي

وحتى بداية التسعينات كان النسيج الصناعي يتمثل أساسا في القطاع العمومي، حيث كان يمثل 80% من مجموع المؤسسات، أما القطاع الخاص فلم يكن ممثلا إلا بنسبة قليلة. كما أن الاصلاحات التي خاضتها الجزائر في إطار إعادة الهيكلة الصناعية سمحت بإعادة الاعتبار للمؤسسات الخاصة والاعتراف بالدور الهام الذي يمكن أن تلعبه في التنمية الاقتصادية. وقد كان نتيجة ذلك بروز القطاع الخاص ضمن الجهاز الإنتاجي كإحدى الوسائل الهامة التي أعطت دفعة للجهاز، خاصة وأن للقطاع الخاص الاستجابة السريعة للظروف البيئية والإدارة المثلى التي تعتمد على تقليل التكلفة والحفاظ على الجودة.

أما من حيث نوعية الصناعات فعكس ما كانت عليه الصناعة سابقا وخاصة في بداية السبعينات، تتميز الصناعة الجزائرية اليوم بهيمنة الصناعات الخفيفة وعلى وجه الخصوص الصناعات الغذائية بنسبة أهم ثم تليها صناعة الحديد والصلب، ويتضح هذا من خلال ما يلي[9]:

- يشكل فرع الصناعات الغذائية 55% من الإنتاج الصناعي الوطني.
- تشكل فروع الصناعات المعدنية الحديدية الالكترونية والكهربائية 11% من الإنتاج.
- تشكل الصناعات الكيميائية 6% من الإنتاج الكلي.

بقي أداء الصناعة الوطنية خارج المحروقات ضعيفا، مقارنة بالفرص والإمكانات الهائلة المتاحة، حيث ظلت الجزائر دائما تعتمد على الصناعة الاستخراجية، ويشير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي في تقريره لسنة 1998 أن النتائج المحققة في النشاط الصناعي غير مستقرة، حيث لم يحقق أي نتيجة إيجابية[10]، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 07: تطور معدلات النمو للإنتاج الصناعي العمومي للفترة 1993-1997

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997
معدل النمو الصناعي	1.5 -	5.8	0.5 -	8.6 -	7.2 -

المصدر: كربالي بغداد، **نظرة عامة حول التحولات الاقتصادية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، 2005، ص 13.

تتميز الصناعة في الجزائر بجملة من الخصائص تتمثل فيما يلي[11]:

- ضعف الإنتاج الصناعي حيث لا تزال مساهمة الصناعة التحويلية متواضعة.
- ضعف الأداء وانخفاض الإنتاجية الصناعية.
- الحماية وضعف القدرة على المنافسة، وانخفاض حجم الصادرات الصناعية.
- ارتفاع كلفة الإنتاج وعدم الاهتمام بالنوعية.
- الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة.

ثانيا: استراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر

إن النتائج التي سجلها القطاع الصناعي العمومي خلال السنوات الأخيرة تكشف مدى ركود القطاع الصناعي، فالمؤسسات الصناعية الوطنية لم تصل بعد إلى المستوى المرغوب بالإضافة إلى عدم قدرتها على نقل التكنولوجيا المتطورة وفتح أسواق جديدة محليا وخارجيا في ظل التغيرات التي يعرفها الاقتصاد الجزائري. لذلك قامت الدولة بتطبيق استراتيجية جديدة لإنعاش الصناعة الوطنية حيث أصبحت هذه الاستراتيجية أمرا حتميا.[12] ويمكن تحديد الإطار العام لها في النقاط التالية[13]:

- تبني إطار مرجعي ونظرة جديدة للتنمية الصناعية.
- تحديد مبادئ الاستراتيجية وتشكيل السياسات الصناعية.
- ضرورة وضع سياسة لتحفيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- ضرورة تغيير النظام الاقتصادي ومواصلة تطبيق سياسات الإصلاح الهيكلي.

وتهدف هذه الاستراتيجية إلى التطوير المكثف للنشاطات الصناعية، والتي ترتكز على ما يلي[14]:

- الانتشار القطاعي للصناعة، ويقوم هذا النشاط من خلال ثلاث برامج مكملة: تثمين الموارد الطبيعية، تكثيف النسيج الصناعي وترقية الصناعات الجديدة.
- انتشار وتوسع حيز الصناعة.
- اختيار القطاعات الجاري ترقيتها وتشجيعها.

لقد حققت الصناعة خارج المحروقات خلال الفترة 2000-2010 نتائج موجبة لكنها ضعيفة، وهو ما يعكس التقصير البالغ في استغلال الإمكانات المتاحة والوضع المستقر للكثير من المؤشرات الاقتصادية الكلية، وتظهر المعطيات الإحصائية أن مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي بقيت محتشمة مقارنة بمساهمة الصناعات الإستخراجية[15]، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 02: تطور القيمة المضافة لكل من الصناعات التحويلية والاستخراجية للفترة 2001-2010

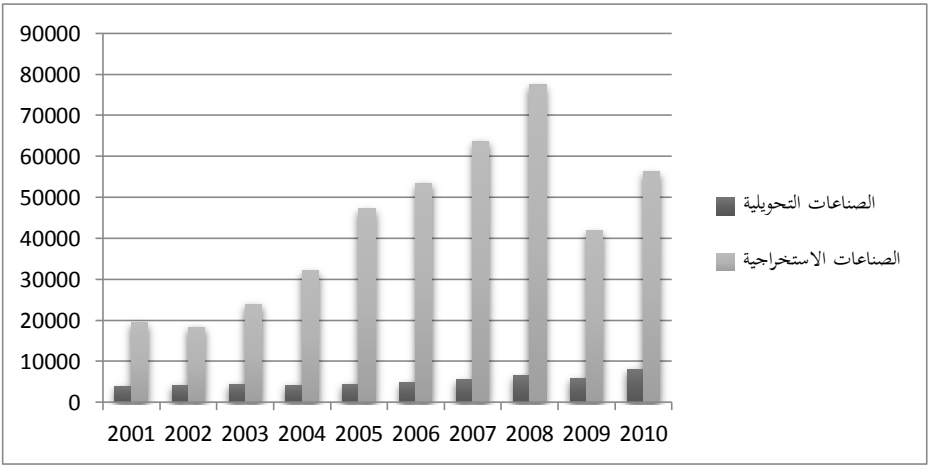

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على: "أحمد دبيش، نسيمة أوكيل، **الصناعة الجزائرية في مرحلة ما بعد التخطيط، مرجع سبق ذكره**، ص 167".

هذا الأداء الضعيف الذي ميز الصناعة الوطنية خارج المحروقات خلال هذه الفترة ازداد ضعفا سنة 2011، إذ رغم تسجيلها نموا يعتبر نسبيا حسنا (2.4%)، إلا أنه يبقى دون أي أثر اقتصادي، كونه نتج من قطاعين اثنين فقط هما قطاع الصناعة الغذائية الذي نما بنحو 21.0% وقطاع الطاقة

الذي نما بنحو 8.2%، أما القطاعات الصناعية الأخرى فقد عانت كلها من ركود حاد تراجع إنتاجها بنسب راوحت بين 3.2% و 13.1%.[16] والشكل التالي يوضح تطور إجمالي القطاع الصناعي خلال الفترة 1980-2015.

الشكل رقم 03: تطور القطاع الصناعي خلال الفترة 1980-2015

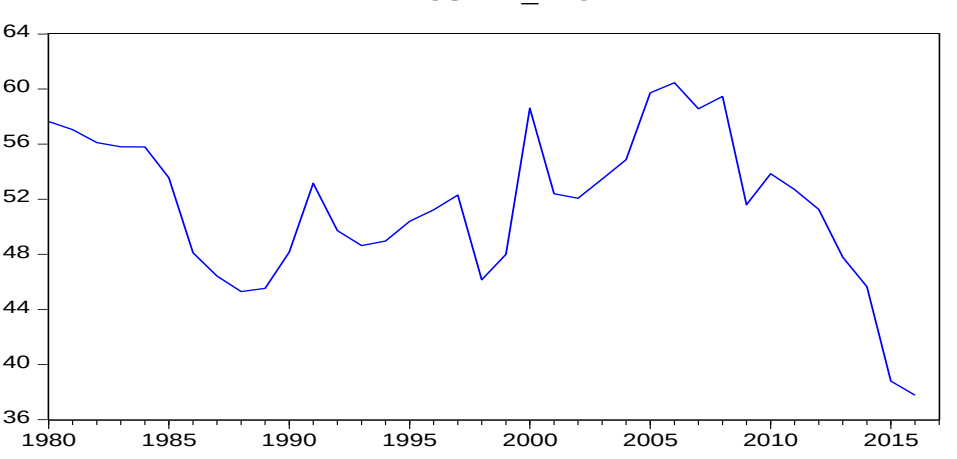

المصدر: اعتمادا على معطيات البنك الدولي

على مدى العقد الماضي، أصبحت أهمية دور القطاع الخاص في التصنيع، باستثناء النفط والغاز (الصناعة التحويلية خارج المحروقات) واضحة بشكل متزايد. لاسيما منذ الاصلاحات التي قامت بها الدولة في نهاية الثمانينات والمتعلقة بتوجيه الاستثمار الاقتصادي الوطني الخاص وتحرير الاقتصاد. في عام 2015 ، شكلت الصناعة التحويلية خارج المحروقات 5% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين كانت تمثل في نهاية الثمانينات 35%، مما يدل على درجة معينة من إزالة التصنيع في البلاد على مدى العقود الثلاثة الماضية.

في عام 2015، ساهم القطاع الخاص بنسبة 77% من القيمة المضافة للصناعة التحويلية خارج المحروقات وشكلت 97% حوالي 95337 من الوحدات الصناعية القائمة، كما أن أقل من 0.5% منهم لديهم مبيعات سنوية تبلغ أكثر من 27 مليون دولار أمريكي، ومن حيث القيمة المضافة، يسيطر القطاع الخاص في عدد من القطاعات: الجلود والأحذية (90%)، المنسوجات

(87%)، أغذية (87%)، المواد الكيميائية والبلاستيكية والمستحضرات الصيدلانية (78%)، ومواد البناء (52%).

وعلى النقيض من ذلك، يهيمن القطاع العام على صناعة الصناعات الهيدروكربونية، ولا يلعب القطاع الخاص المحلي أي دور، وهذا يعني أن القطاع الصناعي العام هو السائد في مجال الطاقة (100%)، صناعات متنوعة (94%)، الصناعات المعدنية والميكانيكية والكهربائية والإلكترونية (93%)، التعدين واستغلال المحاجر (90%)، معالجة النفط والغاز (88%).

في عام 2015، استخدمت الصناعة ما يقرب من 1.5 مليون عامل، والتي نمت بنسبة 1.5% سنويا على مدى العقد الماضي، وفيما يتعلق بالأداء الصناعي، فلقد انخفضت الإنتاجية من 48500 دولار إلى 28500 دولار للشخص الواحد بين عامي 2005 و 2015، أو انخفاض بنسبة 5% سنويا في المتوسط، وهو ما يمكن أن يعزى إلى انخفاض قيمة الدينار الجزائري، والانخفاض في سعر برميل النفط الخام. وبعد ثلاثين عاما من بدء الإصلاحات، لا تزال الصناعة في الجزائر تهيمن عليها المواد الهيدروكربونية، التي لا تزال المصدر الرئيسي للبلاد.[17]

ثالثا: استراتيجيات الدولة في مجال تطوير القطاع الصناعي

الصناعة هي مجال حيوي يساعد الدولة على مواجهة التحديات والرهانات الداخلية والخارجية، وتقوم هذه الاستراتيجية انطلاقا من الشروط التالية[18]:

- ينبغي أن تتعدى هذه الاستراتيجية حدود الوطن متجاوزتا بذلك إطار السوق الوطنية.
- ينبغي أن تعطي للبلاد مركزا تنافسيا فعالا مدرا للقيمة المضافة.
- ينبغي أن تعتمد على تعميم الابتكار والتقدم التقني وتطوير الموارد البشرية الكفء وكذا استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- كما ينبغي أن لا يبقى النشاط الصناعي محصورا في أنشطة توضيب وتغليف المنتوجات.

يعتبر الاستثمار الأجنبي أحد المنافذ الرئيسية لإنجاح سياسة الإنعاش الصناعي والتنمية في الأمد الطويل، لذا تسعى الجزائر منذ فترة إلى وضع السياسات التي تساعد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، غير أن حجم الاستثمارات الأجنبية بصفة عامة يبقى محدودا للغاية.[19]

كما يعتبر تطوير العامل البشري أساس نجاح كل سياسة صناعية باعتباره عاملا مشجعا لامتصاص التكنولوجيات وعصرنة الصناعات، حيث أن إدراج الإبداع باعتباره عنصرا أساسيا لتطوير

الصناعة يعتبر أمرا ضروريا، ولقد قامت الدولة بإنشاء صندوق ترقية التنافسية الصناعية سنة 2013 يقوم بتمويل نفقات الاستثمارات ولاسيما النفقات المتصلة بالنظام الوطني للابتكار والمتمثلة فيما يلي[20]:

- المساعدات المالية لتطوير وترقية الابتكار والبحث والتطوير لدى المراكز التقنية الصناعية ومخابر البحث والمؤسسات الصناعية المبتكرة.
- المساعدات للمخترعين لتسجيل براءاتهم وإنجاز نماذج لاختراعاتهم.
- نشاطات الاتصال المرتبطة بترقية التنافسية الصناعية.
- الخبرة والمساعدة التقنية في ميادين التقييس، الجودة، أنظمة الاعلام والتسيير، الاستراتيجية الصناعية، الملكية الصناعية، الإعلام الصناعي والتجاري، الابتكار والبحث والتطوير.
- تطوير الدراسات المتعلقة بالفروع الصناعية والتموقع الاستراتيجي.
- إنجاز مخططات تنمية الفروع الصناعية.

تمتلك الصناعة الجزائرية آفاقا هائلة للتطور، وتقدم الإمكانات الغنية والمتنوعة فرصا كبيرة تتضح من خلال الديناميكية التي تميز قطاع الصناعة منذ بضعة سنوات في مختلف الفروع، هذا وترى الحكومة بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمحرك للنمو الصناعي حيث أظهرت بيانات لوزارة الصناعة والمناجم أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل أزيد من 98% من المؤسسات الناشطة في الجزائر، حيث أحصت الجزائر سنة 2015 أزيد من 1022621 مؤسسة صغيرة ومتوسطة.

ومن أجل بلوغ الأهداف المسطرة اتخذت وزارة الصناعة والمناجم سلسلة من التدابير جاء بها القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تلخصت في برامج تحديث المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والتي ستكون أكثر تكيفا مع احتياجات الاعمال التجارية، وفيما يتعلق بتدابير الدعم فإن القانون يتضمن اساسا دعما لصالح هذه الوحدات لاسيما في مجالات الإنشاء، البحث، التطوير، الابتكار، التصدير.[21] ويهدف مخطط عمل الحكومة إلى ما يلي:

- تنويع الاقتصاد الوطني.
- تشجيع وتسهيل الاستثمار المنتج.
- ترقية الإنتاج الوطني وتشجيع الصادرات خارج المحروقات.

ولقد فتحت الجزائر ضمن الجهود التي تبذلها لتنويع اقتصادها والقضاء على تبعيته للمحروقات نافذة لإمكانياتها المنجمية غير المستغلة بالرغم من ضخامتها، هذا وترى وزارة الصناعة والمناجم بأن تطوير القطاع المنجمي يعد أولوية حيث أنه يعتبر قطبا استراتيجيا، خاصة وأن الجزائر تملك قطاع منجمي كبير وغني غير ان استغلاله يضل ضعيفا مقارنة بالقدرات التي يحوزها، لذلك لابد من رفع انتاج المناجم المتواجدة حاليا واستغلال الثروات المنجمية الضخمة للبلاد، حيث أن تحويل وتثمين هذه الثروات المنجمية يعد محورا مميزا وستتم تشجيع الشراكات لدفع هذه الأنشطة.[22]

5. خاتمة:

لقد بذلت الدول العربية عدة محاولات لتحقيق التنمية الصناعية المرجوة ورفع نسبة القيمة المضافة للصناعات التحويلية خاصة في الدول النفطية، أما بالنسبة للجزائر فقد أدى الوضع السابق للصناعة إلى إعادة النظر، وضرورة تشجيع القطاع الصناعي الخاص لكي يساهم في زيادة نسبة الصناعة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، كما لابد من الصناعة الجزائرية أن تتوسع في السلع واسعة الاستهلاك، وإعطاء لكل صناعة نصيبها من الاستثمار، وفي نفس الوقت تكون صناعة قادرة على الدخول في السوق العالمية، كما على الجزائر تطوير العامل البشري والاستفادة من التكنولوجيا المستوردة وكذا تطويرها لاسيما في مجالات الإنشاء، البحث، التطوير، الابتكار وذلك لدى المراكز التقنية الصناعية ومخابر البحث والمؤسسات الصناعية المبتكرة، فقطاع الصناعة بات قطاعا ضروريا ومهما من أجل دفع عجلة التنمية الاقتصادية خاصة كما ان الجزائر تملك امكانيات منجمية ضخمة غير مستغلة تسعى لتطويرها في الآونة الآخرة كقطاع بديل للنفط.

6. الهوامش والمراجع:

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، القطاع الصناعي، 2014، 2016.

[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سبق ذكره، ص 74.

[3] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، نشرة الإحصاءات الصناعية للبلدان العربية 2006-2012، العدد 08، الأمم المتحدة، نيويورك، 2014، ص 3، 4.

[4] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، القطاع الصناعي، 2013، ص 75.

[5] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سبق ذكره، ص 89، 90.

[6] سليمان بلعور، دور الاستثمارات البينية في التنمية الصناعية العربية، مجلة الباحث، عدد 8، 2010، ص 135.

[7] خالد مصطفى قاسم، دور آليات الاقتصاد المعرفي في تعزيز التنافسية للصناعة العربية، مجلة التنمية الصناعية العربية، عدد 70، 2015، ص 39، 40.

[8] زوزي محمد، استراتجية الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية، مجلة الباحث، عدد 08، 2010، ص 171.

[9] قوريش نصيرة، أبعاد وتوجهات استراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد 05، ص 89، 90.

[10] كربالي بغداد، نظرة عامة حول التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، 2005، ص 13.

[11] عبود زرقين، الاستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر، بحوث اقتصادية عربية، عدد 45، 2009، ص 162.

[12] قوريش نصيرة، أبعاد وتوجهات استراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 94.

[13] عروب رتيبة، بوسبعين تسعديت، أهمية تأهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتيجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، ملتقى وطني حول الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 06/05 أكتوبر 2011، ص 05.

[14] Ministère de l'industrie et des mines, Industrie, La relance de la production industrielle, disponible sur site : http://www.industrie.gov.dz/?La-relance-de-la-production

[15] أحمد دبيش، نسيمة أوكيل، الصناعة الجزائرية في مرحلة ما بعد التخطيط، بحوث اقتصادية عربية، عدد 65، 2014، ص 166.

[16] أحمد دبيش، نسيمة أوكيل، الصناعة الجزائرية في مرحلة ما بعد التخطيط، مرجع سبق ذكره، ص 166.

[17] African economic outlook, Algeria, 2017, available on: www.africaneconomicoutlook.org

[18] مختار بن هنية، استراتيجيات وسياسات التنمية الصناعية حالة البلدان المغاربية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2008/2007، ص 144، 145.

[19] قوريش نصيرة، أبعاد وتوجهات إستراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 100.

[20] وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 33، 2013، ص 27.

[21] شكيرة بيداوي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محرك للنمو والتشغيل، مجلة وزارة الصناعة والمناجم، ديسمبر 2017، ص 22.

[22] مريم زايت، تطوير القطاع المنجمي يعد أولوية بالنسبة للحكومة، مجلة وزارة الصناعة والمناجم، ديسمبر 2017، ص 25.